

Distr.  
GENERAL

A/52/344  
11 September 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون  
البند ٤٥ من جدول الأعمال المؤقت\*

### الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيء ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٧/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وهو يتناول التطورات المتصلة بالتقدم الذي حققته بلدان أمريكا الوسطى في مجالات السلام والحرية والديمقراطية والتنمية منذ أن قدم سلفي تقريره الأخير (A/51/338) إلى الجمعية العامة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٢ - وقد درجت الجمعية العامة على مناقشة الحالة في أمريكا الوسطى منذ عام ١٩٨٣. ومع التوقيع على الاتفاق المعروف باسم اتفاق اسكيولاس الثاني (A/42/521-S/19085، المرفق)، في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧، تعهد رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس بالشروع في تنفيذ عملية إرساء الديمقراطية والحوار الوطني في بلدانهم، وبإقرار اتفاقات لوقف إطلاق النار، وتشجيع إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي شباط/فبراير ١٩٨٩، دعا الرؤساء الأمم المتحدة إلى المشاركة في التحقق من تنفيذ هذه الاتفاقات. ومنذ ذلك الوقت والمنظمة تشجع بلدان أمريكا الوسطى على ما تتخذه من خطوات لتعزيز تقدمها على طريق السلام والحرية والديمقراطية والتنمية، وتساعدنا في ذلك.

٣ - وقد تم الاضطلاع ببعثتين هامتين لحفظ السلام في أمريكا الوسطى في إطار سلطة مجلس الأمن هما: فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى (من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (من تموز/يوليه ١٩٩١ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٥).

\* A/52/150 و Corr.1.

وفي القرار ١٠٩٤ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أذن مجلس الأمن أيضا بأن يلحق بالبعثة فريق من المراقبين العسكريين لأغراض التحقق من تسريح مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني (من آذار/مارس إلى أيار/مايو ١٩٩٧). وأذنت الجمعية العامة من جانبها بإيفاد بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا (من آب/أغسطس ١٩٨٩ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٠)، واعتمدت، في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، القرار ٤٨/٢٦٧ الذي قررت به إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. وعقب توقيع اتفاق السلم الوطيد والدائم في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٩٨/٥١ باء، المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ أن تأذن بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان، التي أصبحت تعرف بعد ذلك باسم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، وأن توسع نطاق ولاية البعثة لتشمل التحقق من تنفيذ جميع اتفاقات السلم. وأثناء ذلك، وعقب استكمال ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، أنشئت في ١ أيار/مايو ١٩٩٥ بعثة أصغر حجما، هي بعثة الأمم المتحدة في السلفادور؛ واستعيض عن هذه البعثة بدورها، في ١ أيار/مايو ١٩٩٦، بمكتب الأمم المتحدة للتحقق، الذي تم تخفيضه أيضا، عملا بالقرار ١٩٩/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ليصبح وحدة دعم بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ثم أصبح، بعد ذلك، وعقب اعتماد القرار ١٩٩/٥١ باء المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، وحدة متابعة تضم موظفين من الفئة الفنية وتتبع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السلفادور حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل معظم برامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية لأمريكا الوسطى في إطار البرامج القطرية أو الأطر الإقليمية.

٤ - وبالإضافة إلى التقريرين المقدمين من الأمين العام عن البعثة الموجودة حاليا في الميدان في غواتيمالا، وعن المساعدة المقدمة لتعمير وتنمية السلفادور، ستنظر الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين في عدد من التقارير المتعلقة بالمنطقة، من بينها تقريرين أحدهما عن المساعدة الدولية والتعاون مع التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، والآخر عن المؤتمر العالمي المعني بقناة بنما.

٥ - ويركز هذا التقرير على البلدان الخمسة الموقعة على اتفاق عملية اسكيبولاس. وفقا لجدول الأعمال الجديد في أمريكا الوسطى، وفي ضوء تكوين مؤتمرات قمة بلدان أمريكا الوسطى، ويشير التقرير أيضا إلى الحالة في بنما وفي بليز.

#### ثانيا - عملية أمريكا الوسطى

٦ - احتفل القادة الإقليميون السابقون والحاليون، في غواتيمالا، في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، بالذكرى العاشرة لتوقيع التزامات اتفاق اسكيبولاس الثاني التي أرست إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم في أمريكا الوسطى. وجاء هذا الاحتفال في وقت تشهد فيه المنطقة نقطة تحول في تاريخها. فأخيرا أصبحت الحروب الأهلية أثرا من آثار الماضي، بعد أن وقعت حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا اتفاق السلم الوطيد والدائم في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٧ - وواصلت البلدان في جميع أنحاء المنطقة بذل الجهود لزيادة تعزيز تحسين آفاق تحقيق أهداف السلام، وإرساء الديمقراطية والمصالحة والتنمية والعدالة التي تكرر حكوماتها إعلانها. أما الحكومات المنتخبة بصورة ديمقراطية فقد أثبتت أنها مستقرة حتى في وجه الصعوبات الداخلية. وبالتالي، جرت الانتخابات بسلام في نيكاراغوا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وانتهت في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ثاني عملية على التوالي لنقل السلطة بالوسائل الديمقراطية؛ وبالإضافة إلى ذلك، توصلت حكومة الرئيس أرنولدو أليمان في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ إلى اتفاق سلام مع آخر الجماعات الرئيسية المسلحة في البلد، وهي الجبهة الشمالية ٣-٨٠. وفي السلفادور فازت حركة سابقة لرجال العصابات، هي جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني، بنصيب كبير من السلطة السياسية في الانتخابات التشريعية والبلدية أجريت في آذار/مارس ١٩٩٦. بما في ذلك منصب عمدة سان سلفادور. واختتمت عملية السلام في غواتيمالا بنجاح في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، واضعة بذلك نهاية لما يزيد على ثلاثين عاما من النزاع. ومضت هندوراس قدما في تطهير نظامها السياسي، وواصلت بنما عملية توسيع نطاق توافق الآراء على الصعيد الوطني حول الهدف المتمثل في إدارة عملية نقل القناة إلى السيطرة البنمية الخالصة بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٨ - وتم تعزيز المؤسسات الديمقراطية ومواصلة الجهود لإخضاع الهيئات العسكرية والهيئات المسؤولة عن الأمن العام لسيطرة السلطات المدنية. وتواصل مكاتب أمناء المظالم في مجال حقوق الإنسان في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس تعزيز وجودها كل في بلده مع دعم أعمالها بضغط من جانب المنظمات غير الحكومية لتوخي اليقظة وتأكيد المساءلة في هذا المجال. وفي السلفادور فإن إنشاء مجلس وطني للأمن العام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وتشكيل مجلس تشريعي أكثر تنوعا عقب الانتخابات التي أجريت في آذار/مارس، قد أديا إلى زيادة التدقيق عموما في مسائل الأمن العام. ورغم الصعوبات التي واجهت هندوراس، فإنها واصلت عملية نقل الأمن العام من أيدي القوات العسكرية. وواصل الرئيس أرزو في غواتيمالا أيضا تنسيق قوات الأمن استعدادا للقيام بدورها الجديد بعد انتهاء النزاع، إلا أن المؤسسات المسؤولة عن الأمن العام ظلت تواجه على نطاق المنطقة بأسرها مستويات من النشاط الإجرامي العام تدعو إلى الجزع. وتكمن أسباب ذلك في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها نسبة كبيرة من السكان، يضاف إليها ما يواجهه من صعوبات فيما يتعلق بعودة المحاربين السابقين ومن شردتهم النزاعات إلى الاندماج في المجتمع من جديد.

٩ - وعلى العكس من عام ١٩٩٦<sup>(١)</sup>، فإن الأفق الاقتصادي في أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٧ يبدو مشرقا، في إطار السلام الذي يخيم الآن على جميع بلدان المنطقة. وتشمل العوامل التي تعزز النمو هذا

(١) "أمريكا الوسطى: التطور الاقتصادي خلال عام ١٩٩٦"، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي، ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

العام زيادة أسعار البن، وتقديم التزامات جديدة من جانب المجتمع الدولي بدعم عمليات السلام<sup>(٢)</sup>. ووفقاً للأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى<sup>(٣)</sup>، من المتوقع في عام ١٩٩٧ حدوث زيادة بنسبة ٢ في المائة في النمو الإقليمي. بيد أنه من المهم الإشارة إلى هذه الزيادة لن تهيئ الفرصة رغم ذلك لإحداث تحسن مستمر في مستويات المعيشة. فالضعف المستمر في نمو الصادرات غير التقليدية إلى باقي أنحاء العالم مؤشر هام على الحاجة إلى مواصلة الجهود المبذولة لإحداث تغييرات هيكلية تتيح تنويع الإنتاج والأسواق بالنسبة لمنتجات أمريكا الوسطى. وتعتبر السياحة بصفة خاصة من المجالات الرئيسية التي ينبغي لبلدان أمريكا الوسطى أن تواصل توسيع نطاقها دعماً لإنعاش النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وفي الوقت نفسه، تتنبأ أمانة المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى بزيادة الناتج المحلي الإجمالي في كوستاريكا بنسبة ٢ في المائة (بعد أن كان ٥.٥ في المائة من عام ١٩٩٦)، وفي السلفادور بنسبة ٤ في المائة (٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٦)، وفي غواتيمالا بنسبة ٤ في المائة (٣ في المائة في عام ١٩٩٦)، وفي هندوراس بنسبة ٤ في المائة (٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٦)، وفي نيكاراغوا بنسبة ٥ في المائة (وهي نسبة تقل قليلاً عن نسبة ٥,٥ في المائة التي تحققت في عام ١٩٩٦، وإن كانت ما زالت أعلى نسبة في المنطقة).

١٠ - وقد سلم رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في الإعلان الذي أصدره بعنوان "إعلان سان سلفادور الثاني" (A/49/901-S/1995/396، المرفق الخامس) بأن انتشار البطالة والتدهور الاجتماعي والفقر هي مشاكل تقتضي منهم اهتماماً بالغاً. بيد أن السعي لتطبيق السياسات اللازمة لتحقيق استقرار الاقتصادات الكلية وتحرير الاقتصاد وتحديث الدولة لم يحقق سوى تطور ضئيل في مجال الحد من انتشار الفقر أو في تهيئة فرص العمل وهو ما تشتد الحاجة إليه أكثر من غيره. وفي حين يشكل الخطر بحدوث قلاقل اجتماعية أمراً حقيقياً، فإن عدم تواتر حوادث من هذا النوع بدرجة أكبر، يمكن أن يعزى إلى ارتفاع مستوى التنظيم السياسي في المنطقة وإلى ذكريات تجارب النزاع الداخلي الأخيرة إلى حد ما.

١١ - وقطعت عملية أمريكا الوسطى شوطاً طويلاً منذ التوقيع على التزامات اتفاق اسكيبولاس الثاني. ولأول مرة منذ عدة عقود، تخلو جميع بلدان المنطقة دون استثناء من النزاعات الداخلية. ومع ذلك ما زال من الواضح أنه لكي يكون السلام وطيداً ودائماً، لا بد من استمرار ارتباطه بالحرية والديمقراطية والتنمية. ويدرك رؤساء بلدان أمريكا الوسطى جيداً التحدي الذي يتمثل في إنجاز ما قطعوه من عهود بتحقيق السلام، وهو ما يدعوني للإعراب عن تشجيعي لجميع الجهود التي يبذلونها لضمان ما أكدوه في مؤتمر

(٢) "الأفق الجديد لاقتصادات بلدان أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٧"، التقرير الاقتصادي الخاص المعد للنشر ضمن التقرير السياسي/استعراض عام للحالة في أمريكا الوسطى، آذار/مارس ١٩٩٧.

(٣) "أمريكا الوسطى: التوقعات الاقتصادية لعام ١٩٩٧"، أمانة المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى، نيسان/أبريل ١٩٩٧.

قمتهم السادس عشر بأن "تصبح المنطقة بفضل جهود التضامن الدولي نموذجا يحتذى لفض النزاعات على نحو يعزز السلام والديمقراطية من خلال التنمية الشاملة واعتماد الحلول السياسية" (A/49/901-S/1995/396، المرفق الأول).

#### التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي

١٢ - شهدت الفترة التي يشملها التقرير زيادة توطيد دعائم التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، الذي جرى التشديد فيه على أهمية زيادة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي، عملاً بإعلان غواسيمو، الذي اعتمده رؤساء دول أمريكا الوسطى في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤ (A/49/340-S/1994/994، المرفق)، وبالوثائق التي تم التوقيع عليها أثناء مؤتمر قمة ماناغوا (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) وفي المؤتمر الدولي من أجل السلام والتنمية المعقودة في تيغوسيغالبا ٢٤-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

١٣ - ويشكل التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى على النحو المعتمد كما في اجتماع ماناغوا، مبادرة طموحة وشاملة تسترشد بمبادئ احترام الحق في الحياة، ودعم السلام والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التكامل الاقتصادي، وتأكيد مسؤولية الأجيال القادمة عن التنمية المستدامة (A/49/580-S/1994/1217، المرفق الأول). وفي وقت لاحق، أقر رؤساء دول أمريكا الوسطى جدول أعمال الرصد الذي يقوم به التحالف، إلى جانب عدد من الالتزامات ذات الأولوية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وذلك لدى اجتماعهم في كوستا دل سول (السلفادور) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بوصفهم مجلس أمريكا الوسطى للتنمية المستدامة. ووافق مؤتمر القمة الرئاسية السابع عشر المعقودة في سان بيدرو سولا (٣-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) على معاهدة إطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى (A/51/67، المرفق الثاني). وقام مؤتمر القمة الرئاسية الثامن عشر المعقود في مونتيليمار، نيكاراغوا، في ٨ و ٩ آيار/مايو ١٩٩٦ (A/50/998 و S/1996/497 المؤرخان ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦) بإعادة تأكيد الالتزامات المتعهد بها في إطار التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، وركز بصفة خاصة على مجال السياحة باعتماد "برنامج العمل الإقليمي لتنمية السياحة في بلدان أمريكا الوسطى".

١٤ - وفي مؤتمر القمة التاسع عشر المعقود في بناما سيتي في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، أقر رؤساء بلدان أمريكا الوسطى إصلاحاً لنظام التكامل الإقليمي، يرمي إلى "... تعميق التكامل في أمريكا الوسطى ليتسنى الانتقال من نظام حكومي دولي إلى نظام مجتمعي ...". وهكذا تقرر إصدار التعليمات لمجلس وزراء الخارجية ليعد خطة عمل لتنفيذ المبادئ التوجيهية لتعزيز وترشيد المؤسسات الإقليمية. وتشتمل هذه المبادئ التوجيهية، المستندة إلى تقرير مشترك أصدرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية<sup>(٤)</sup>، على اقتراح للإصلاح يتولى بمقتضاه مؤتمر الرؤساء، الذي ينعقد مرة في السنة على الأقل، مهمة اتخاذ القرارات الاستراتيجية والسياسية التي

(٤) "Diggnostico de la Institucionalidad Regional Pentoamericana", LC/MEX/R.581/Rev.2، ٢٨

شباط/فبراير ١٩٩٧.

توجه عملية التكامل، بينما يعمل مجلس الوزراء بوصفه الهيئة الرئيسية لصنع القرار، ويمتد عمله ليشمل القطاعات التي تخضع لعملية التكامل (الشؤون الخارجية، والاقتصاد، والشؤون الاجتماعية، والبيئة). وترمي مقترحات أخرى للإصلاح تبسيط الإجراءات في برلمان أمريكا الوسطى ومحكمة العدل لأمريكا الوسطى وأمانة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى (التي ستصبح أمانة عامة موحدة). وأوصى الرؤساء أيضا بإنشاء آلية إقليمية لتنسيق التعاون، تكون مرتبطة بمجلس وزراء الخارجية، لتتولى إدارة شؤون التعاون الدولي.

١٥ - وأخيرا قام رؤساء كل من بناما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس، ورئيس وزراء بليز ونائب رئيس جمهورية الدومينيكان، أثناء اجتماعهم في ماناغوا في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإقليمي العشرين، بالتوقيع على إعلان نيكاراغوا الذي يبدأ عملية بناء اتحاد بلدان أمريكا الوسطى، بهدف النهوض بالتكامل الإقليمي فيما بينها وتسخير جهودها المشتركة على نحو أفضل لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة تحديات العولمة. واتفق على إنشاء فريق رفيع المستوى ليقوم بإعداد الشروط المتعلقة بإقامة الاتحاد.

١٦ - وبرغم أن التقدم المحرز في التغلب على المنازعات الإقليمية لا يتصل مباشرة بعملية اسكيبولاس، فإنه يشكل جزءا حيويا من أي استعراض يجري لحالة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. وفيما تبقى الصعوبات بشأن موضوع الجيوب الأرضية على الحدود بين هندوراس والسلفادور (وقد منح معظمها لهندوراس بقرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الحدودي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢) وبشأن ترسيم الحدود في مياه خليج فونسيكا حيث تتقاسم هندوراس والسلفادور ونيكاراغوا حقوق صيد الأسماك، وبشأن أجزاء من خط الحدود الفاصلة بين غواتيمالا وبليز، فإن البلدان المعنية تصر باستمرار على ضرورة تسوية خلافاتها عن طريق الحوار. وقد حدثت تطورات إيجابية طوال العام المنقضي. إذ تم التوقيع في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على بروتوكول بين حكومتي هندوراس والسلفادور يضمن لسكان تلك المناطق حقوق الملكية والجنسية وامتلاك الأراضي. ووقع رئيسا هندوراس ونيكاراغوا في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ اتفاقا بإنشاء لجنة ثنائية أسندت إليها مسؤولية إيجاد "ممر دولي مشترك بين المحيطين"؛ وأعلن الرئيس رينا مؤخرا أن البلدين سيدآن عاجلا في ترسيم حدودهما في خليج فونسيكا تجنباً لوقوع حوادث في المستقبل.

#### التعاون مع جهات من خارج المنطقة

١٧ - لا تزال بلدان أمريكا الوسطى تؤكد أهمية الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي في تعزيز السلام والحرية والديمقراطية والتنمية فيها. وفي فترة تشهد طلبات ملحة للحصول على المساعدة الدولية، أصرت هذه الدول على ضرورة الإبقاء على هذا الدعم، إذا ما أريد توطيد التقدم المحرز في السنوات الأخيرة.

١٨ - وكانت أول آلية استخدمها أعضاء المجتمع الدولي في تشجيع عمليات السلام الفردية تشجيعا مباشرا هي الآلية التي أنشئت من أجل السلفادور. وكانت مجموعة الأصدقاء التي كونها سلفي تتألف من كولومبيا والمكسيك وفنزويلا وإسبانيا، وانضمت إليها الولايات المتحدة الأمريكية في فترة لاحقة. وأسهمت آلية مماثلة إسهاما كبيرا في عملية السلام بغواتيمالا، حيث تتكون مجموعة أصدقاء عملية إقرار السلام في غواتيمالا من البلدان المذكورة أعلاه بالإضافة إلى النرويج. وهيأت مبادرة اتخذتها حكومة نيكاراغوا

الفرصة لتشكيل فريق دعم من بعض البلدان الصديقة (اسبانيا والسويد وكندا والمكسيك وهولندا) لمتابعة فترة الانتقال التي تمر بها نيكاراغوا ولدعم عملية بناء توافق الآراء على الصعيد الداخلي. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأمانة فنية لفريق الدعم. وخلال عام ١٩٩٦ كان فريق الدعم نشطا بوجه خاص في حفز التأيد الدولي للعملية الانتخابية؛ وتمثل نشاطه بالنسبة لمسألة الملكية في دعم مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يهدف إلى تسهيل عملية إثبات حق الملكية والتعويض؛ وبالنسبة لمسألة الدين الخارجي، في مساعدة مواطني نيكاراغوا على إثبات حقهم أمام الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية. وتم حل الفريق بعد أن تحقق الهدف الرئيسي من تشكيله بينما كان سكان نيكاراغوا ينتهون للمرة الثانية على التوالي من نقل السلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

١٩ - وقد أسفر مؤتمر قمة الأمريكتين الذي عقد في ميامي بفلوريدا في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ عن التزام جميع المشاركين بالعمل معا، بتنسيق من وحدة التجارة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، في سبيل إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين، بحلول عام ٢٠٠٥. وأدت مناقشات موازية جرت في مؤتمر القمة المعقود بين بلدان أمريكا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق التعاون والتبادل التجاري بين أمريكا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية، وهو اتفاق للتعاون بين الطرفين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه الشريك الأول من خارج المنطقة في التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. وأعرب المحفل الثاني للتجارة والاستثمار فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الوسطى، المعقود في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧ في غواتيمالا سيتي، عن ترحيبه بمبادرة لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى أطلق عليها "المشروع الإقليمي للتنافس في سبيل التنمية المستدامة"، الذي يمكن لأمريكا الوسطى من خلاله أن تصبح المحور التجاري لنصف الكرة الجنوبي، بافتراض استمرار التنسيق الحالي على الصعيد الإقليمي في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، والخدمات المالية، والسياحة، والصناعات الزراعية. كما أيد المحفل مشاركة القطاع الخاص في عملية صنع القرار بالقطاع العام وتعزيز العلاقات بين القطاع الخاص في الولايات المتحدة والقطاع الخاص في أمريكا الوسطى. وفي ٨ أيار/مايو ١٩٩٧، أصدر مؤتمر قمة رؤساء الولايات المتحدة وأمريكا الوسطى وجمهورية الدومينيكان "إعلان سان خوسيه"، الذي قرروا فيه ضمن جملة تدابير: تعزيز "اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد" ووضع خطة عمل لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة؛ إبقاء الحوار مفتوحا على أرفع المستويات لإيجاد حلول إنسانية لحالة الهجرة المعقدة<sup>(٥)</sup> وكفالة تقييم كل حالة على حدة وعلى نحو منصف؛ والدعوة لبدء المفاوضات بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين خلال مؤتمر قمة البلدان الأمريكية الثاني المقرر عقده في سانتياغو؛ والترحيب بقرار الرئيس كلينتون تقديم مشروع قانون يمنح أمريكا الوسطى المزايا الممنوحة فسي إطار مبادرة حوض البحر الكاريبي؛ وتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية؛ وإصدار التعليمات لوزراء

(٥) في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بدأ في الولايات المتحدة سريان "قانون إصلاح الهجرة غير القانونية ومسؤولية المهاجرين، الذي حد من أعداد من يمكنهم الهجرة بصفة قانونية إلى الولايات المتحدة وسهل ترحيل المهاجرين بصورة غير قانونية. ويوجد في الولايات المتحدة عدد يتراوح بين ٢.٥ و ٣ من ملايين اللاجئين من بلدان أمريكا الوسطى، منهم نحو ٦٦٠ ٠٠٠ بصفة غير قانونية. وقد بلغ مجموع تحويلاتهم إلى أوطانهم الأصلية ١,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦.

التجارة بتشكيل مجلس إقليمي للتجارة والاستثمار؛ وإنشاء آلية استشارية؛ وعقد اجتماع سنوي لوزراء الخارجية (يبدأ في تشرين الأول/أكتوبر خلال انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة)؛ وإنشاء مجلس للتجارة والاستثمار على المستوى الوزاري؛ ومواصلة الحوار بشأن الهجرة على أرفع مستوى؛ وعقد اجتماعات لوزراء الداخلية والعمل عام ١٩٩٧ بشأن المجالات الخاصة بكل منهم.

٢٠ - وعزز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، في مؤتمر سان خوسيه الوزاري الثالث عشر الذي عقد في لاهاي يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، وحضره وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى و "الثلاثي" الأوروبي (وزراء خارجية أيرلندا ولكسمبرغ وهولندا) والمفوض الأوروبي مانويل مارين، وممثلون لمجموعة "الثلاثة" (فنزويلا وكولومبيا والمكسيك) وبليز بصفة مراقب. وأكد البيان المشترك استعداد الاتحاد الأوروبي لمواصلة وزيادة تعاونه مع أمريكا الوسطى حول ثلاث مسائل رئيسية: تعزيز سيادة القانون؛ ودعم السياسات الاجتماعية؛ ودعم عملية التكامل في أمريكا الوسطى على نحو ما حدد في مؤتمر سان خوسيه الثاني عشر.

٢١ - وعقدت من ٢٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الجولة الأولى من المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة والاستثمار بين أعضاء المثلث الشمالي (السلفادور وغواتيمالا وهندوراس) والمكسيك (عملية توشلا). وبدأت أيضا محادثات ثنائية بشأن اتفاقات للتجارة الحرة بين المكسيك ونيكاراغوا من ناحية وبنما من ناحية أخرى. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧ عقدت الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى اجتماعا مع رابطة دول البحر الكاريبي أسفر عن توقيع اتفاق للتعاون يرمي إلى تحديد وتشجيع برامج للاستفادة من الإمكانيات التجارية والاستثمارية للمنطقة، واتفاق لعقد اجتماعات منتظمة والاضطلاع بأنشطة مشتركة وتشكيل أفرقة عاملة لدعم المبادرات التجارية والاستثمارية.

٢٢ - ولا تزال المساهمة الاقتصادية للمجتمع الدولي في عمليات إحلال السلام في بلدان أمريكا الوسطى، تتبع المسار الذي حدد خلال سلسلة اجتماعات لأفرقة استشارية نظمها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وحضرها ممثلو المؤسسات المالية الدولية (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والبلدان المانحة. وفي حالة غواتيمالا، أسفر اجتماع عقد في بروكسل يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، عن تعهد مجتمع المانحين الدوليين بالتبرع بمعونات إجماليها ١,٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لفائدة الأنشطة المتصلة بالمشاريع في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠. ويجري حاليا إعداد اجتماع لفريق استشاري بشأن نيكاراغوا.

٢٣ - وواصلت منظمة الدول الأمريكية مساهمتها في العملية الجارية في أمريكا الوسطى حيث تضطلع بدور رائد فيما يتصل بالمسائل التجارية في جميع أنحاء الأمريكتين. وأثبت الأمين العام سيزر غافيريا، بصفة خاصة، اهتمام هذه المنظمة البالغ بمبادرة التحالف من أجل التنمية المستدامة، وذلك بحضوره شخصيا مؤتمرات القمة. واستمر تعاون منظمة الدول الأمريكية مع المنطقة عن طريق برنامج إزالة الألغام في أمريكا الوسطى الذي يجري تنفيذه بالاشتراك بينها وبين مجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية وكذلك عن طريق وجود اللجنة الدولية للدعم والتحقق التابعة للمنظمة في نيكاراغوا، التي قامت، بالاشتراك مع الكنيسة



الكاثوليكية، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٧، بالتحقق من نزع أسلحة أفراد الجبهة ٣-٨٠ وتسريحهم. وقامت المنظمة أيضا برصد العملية الانتخابية في نيكاراغوا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

### ثالثا - الأمم المتحدة

٢٤ - بعد التقرير الأخير الذي قدمه سلفي إلى الجمعية العامة بشأن الحالة في أمريكا الوسطى (A/51/338)، واصلت الأمم المتحدة، في حدود الولايات المنوطة بالأمين العام وبمختلف البرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، دعم بلدان أمريكا الوسطى في جهودها الرامية إلى توطيد السلام والديمقراطية والتنمية. ففي السلفادور، واصل مكتب الأمم المتحدة للتحقق، ومن بعده حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وحدة تقديم الدعم التي حلت محله بحجم أصغر، التحقق من تنفيذ العناصر المعلقة من اتفاقات السلام. وبموجب الولايات الصادرة عن الجمعية العامة، واصلت بذل مساعي الحميدة سعيا إلى تحقيق تسوية تفاوضية للنزاع المسلح في غواتيمالا، إلى أن وقع في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ اتفاق للسلام الثابت والدائم، وشرعت بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا بعد أن أعيد تشكيلها، في التحقق من كامل مجموعة اتفاقات السلام المتوصل إليها من خلال عملية التفاوض. وبالإضافة إلى هذه البعثات المحددة، اضطلع بأنشطة تنفيذية تابعة للأمم المتحدة في سياق البرامج الوطنية والإقليمية.

### الأمم المتحدة في السلفادور

٢٥ - قلص وجود الأمم المتحدة في السلفادور تدريجيا استجابة للتقدم المحرز في تنفيذ العناصر المعلقة من اتفاقات السلام. وبعد أن نظرت الجمعية العامة في تقرير قدمه إليها سلفي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (A/51/693)، قررت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بموجب القرار ١٩٩/٥١، أن يكون تنفيذ مسؤوليات التحقق والمساعي الحميدة الموكولة للأمم المتحدة عن طريق زيارات دورية يقوم بها للسلفادور مبعوث رفيع المستوى من المقرر تساعده في الميدان لفترة ستة أشهر وحدة دعم محدودة. وعملا بهذا المقرر، قمت عدة مرات بإيفاد السيد ألفارو دي سوتو الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إلى السلفادور، لعقد اجتماعات مع الرئيس ومع جبهة فارابونديو مارتي للتحريير الوطني ولموافاتي بعد ذلك بتقرير عما اضطلع به من أنشطة التحقق والمساعي الحميدة.

٢٦ - وفي تقرير يري إلى الجمعية العامة المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ (A/51/917)، وصفت حالة تنفيذ اتفاقات السلام. بيد أن الغرض الأساسي منه وفقا لطلب الجمعية العامة كان تقديم تقييم لعملية السلام. وذكرت في هذا التقييم أنه بعد مرور خمسة أعوام على اختتام المفاوضات التي أجريت تحت رعاية الأمم المتحدة بإبرام اتفاقات سلام بعيدة المدى وطموحة، حصل تحول غير عادي في السلفادور. فقد جرد البلد من السلاح بدرجة كبيرة، في حين فتحت عملية السلام المجال للمشاركة الديمقراطية على نحو ما أثبتته الانتخابات التي أجريت في آذار/مارس ١٩٩٧، وأدت إلى إحراز تقدم ملموس على طريق المصالحة الوطنية، وشيوع مناخ من التسامح لم تشهد السلفادور مثيلا له من قبل.

٢٧ - ويمثل إنشاء أو إصلاح المؤسسات الرئيسية وفقا لأحكام اتفاقات السلام عنصرا هاما في توطيد عملية السلام. ومن المنجزات الرئيسية التي حققت في هذا الصدد استحداث منصب المستشار الوطني

للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الشرطة المدنية الوطنية، وإيجاد محكمة عدل عليا مستقلة. بيد أن الاستياء العام فيما يتعلق بإقامة العدل لم ينفك يتزايد بدرجة يغذيها استمرار حدوث الجرائم العادية بمستويات تثير الانزعاج. ولا تزال نقاط الضعف في هذا المجال، التي تتراوح بين الصعوبات التي تصادف في توطيد النموذج الديمقراطي للأمن العام المنصوص عليه في اتفاقات السلام وببطء التقدم في مجال الإصلاح القضائي، تمثل عقبة أساسية تحول دون ترسيخ دولة ديمقراطية بحق. وتتوفر للرئيس في المجلس الوطني للأمن العام آلية يشرف من خلالها على توافر عنصري الشفافية والامتثال للقانون في قطاع الأمن العام. وينبغي في الوقت الراهن إعداد القضاة والمدعين والمحامين العامين بالقدر الكافي لبدء العمل بالتشريع الجنائي الجديد في عام ١٩٩٨، لتجنب الوقوع في أخطاء قد تنقص من ثقة الجمهور في النظام.

٢٨ - وقد خلصت من تقييمي لعملية السلام إلى أن تنفيذ الاتفاقات بلغ مرحلة متقدمة بدرجة تسمح لي بأن أوصي الجمعية العامة بإنهاء عمل وحدة تقديم الدعم لمبعوثي في السلفادور ككيان مستقل في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. بيد أنني أوضحت أيضا أن هناك عددا من اتفاقات السلام لم يتم تنفيذه بعد ولا سيما فيما يتعلق بالمجال الاجتماعي - الاقتصادي. وقررت الجمعية العامة بعد ذلك، بموجب قرارها ١٩٩/٥١ بآء المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، إغلاق وحدة الدعم، ورحبت أيضا باقتراحي تعيين اثنين من الموظفين الفنيين الدوليين وخبيرين استشاريين محليين، ليكونوا وحدة في إطار الهيكل الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمدة ستة أشهر. وفي ١ تموز/يوليه، بدأت هذه الوحدة الممولة من الصندوق الاستئماني لبعثة الأمم المتحدة في السلفادور، عملها في متابعة العناصر المعلقة من اتفاقات السلام في حين يستمر الاضطلاع من نيويورك بمسؤوليات التحقق والمساعدة الحميدة التي تنهض بها المنظمة. وفي حين أنه أحرز منذئذ تقدم ملحوظ صوب إتمام برنامج نقل ملكية الأراضي، فإن التقدم لا يزال بطيئا في تنفيذ الجوانب الأخرى من الاتفاقات الاجتماعية - الاقتصادية، مثل برنامج نقل ملكية المستوطنات البشرية الريفية إلى المقيمين فيها حاليا وحل الصعوبات التي يعاني منها المستفيدون المحتملون من صندوق حماية جرحى ومعوقى الحرب في إثبات استيفائهم لشروط الحصول على الاستحقاقات من هذا الصندوق.

#### عملية السلام في غواتيمالا

٢٩ - شهد الربع الأخير من عام ١٩٩٦ ذروة عملية التفاوض بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الوطني الثوري الغواتيمالي، التي أنهت ستة وثلاثين عاما من المواجهة المسلحة. كما أن التوقيع في مكسيكو سيتي في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، على الاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي (A/51/410-S/1996/853، المرفق)، قد فتح الطريق أمام بلوغ المرحلة النهائية، وهي النظر في القضايا العملية مثل وقف إطلاق النار وتسريح القوات وتنفيذ الإجراءات. وخلال النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ تم التوقيع في أوسلو واستكهولم ومدريد على التوالي على ثلاثة اتفاقات هامة، هي الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار النهائي (S/1996/1045، المرفق) والاتفاق المتعلق بالإصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي والاتفاق المتعلق بأسس اندماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الشرعية (A/51/776-S/1997/51، المرفقان الأول والثاني). واختتمت المفاوضات، التي أجريت في غواتيمالا سيتي في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر بالتوقيع على الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها والاتفاق المتعلق بالسلام الوطيد والدائم (A/51/796-S/1997/114، المرفقان الأول والثاني). أما الاتفاق الأخير، الذي وضع موضع التنفيذ جميع الاتفاقات الموقع عليها تحت رعاية الأمم المتحدة منذ عام

١٩٩٤، فقد جرى التوقيع عليه في احتفال رسمي في القصر الوطني بحضور رئيس الجمهورية الفارو آرزو، ورؤساء الدول، وممثلي العديد من الدول الأعضاء، وسلفي الدكتور بطرس بطرس غالي.

٣٠ - وفي التقرير المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (A/51/695-S/1996/998) ذكّر الأمين العام السابق الدول الأعضاء بأن إنفاذ اتفاقات السلام في غواتيمالا يمثل تحدياً رئيسياً بالنسبة للأمم المتحدة التي طلب إليها الطرفان أن تتولى عملية التحقق الدولي من الوفاء بجميع الالتزامات. وعقب التوصيات المقدمة من الأمين العام في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٩٨/٥١، الذي يأذن بتجديد ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، وطلبت تقديم توصيات بشأن إعادة تشكيل البعثة لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها.

٣١ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وافق مجلس الأمن في قراره ١٠٩٤ (١٩٩٧) أن يلحق بالبعثة فريق مراقبين عسكريين للتحقق من تنفيذ وقف إطلاق النار النهائي. ونُفذ الاتفاق والتحقق منه في الفترة من ٣ آذار/مارس و ١٤ أيار/مايو وكان موضوع تقرير قدم إلى مجلس الأمن (S/1997/432). وأكدت في هذا التقرير السلوك المثالي للطرفين مما أتاح اختتام هذه العملية دون وقوع أي حادث واطمأنها في حدود المدة الزمنية المتفق عليها، فضلاً عن التعاون الملحوظ من قبل المجتمع الدولي الذي قدم دعماً سويقياً حيويًا لعملية التسريح.

٣٢ - وطوال هذه الفترة، واصلت البعثة تقديم تقارير عن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان (A/48/928-S/1994/448) وعن تنفيذ المهام المتعلقة ببناء المؤسسات. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أحلت إلى الجمعية العامة التقرير السادس للبعثة عن حالة حقوق الإنسان (A/51/790)، المرفق الذي يغطي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقد خلص التقرير إلى أن عزم الحكومة على مكافحة الجريمة والإفلات من العقاب؛ وعملية تفكيك هياكل الدعم لقوى العصيان المناهضة، أديا إلى إحراز قدر من التقدم في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال الحالة غير مستقرة؛ ومما يعوق إحراز التقدم، ذلك الضعف الذي يعترى مؤسسات الدولة المنوط بها مكافحة الجرائم الجسيمة وانتهاكات حقوق الإنسان وملاحقتها قضائياً والمعاقبة عليها، دون أن يتسنى استيضاح نسبة كبيرة منها، بالإضافة إلى انتشار موجة الجرائم. وقدمت البعثة مقترحات وتوصيات ترمي إلى تحسين التنسيق بين المؤسسات وتعزيز الهيئات الرئيسية كالهيئة القضائية والشرطة الوطنية والمدعي العام لحقوق الإنسان. وسيصدر قريباً تقرير البعثة السابع (A/52/330)، الذي يغطي الأشهر الستة الأولى لعام ١٩٩٧.

٣٣ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أبلغت رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (A/51/794-S/1997/106) أنني قررت تعيين السيد جين أرنو الذي كان منظمًا للمفاوضات منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ممثلًا خاصًا لي ورئيسًا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. وبدأ تعيينه اعتباراً من ١ آذار/مارس ١٩٩٧، وهو الموعد الذي كان السيد دافيد ستيفن، الذي رأس البعثة منذ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قد أنجز فيه مهمته.

٣٤ - وحسبما طلبت الجمعية العامة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ قدمت توصيات تفصيلية بشأن التغييرات الهيكلية المطلوبة للبعثة للتحقق من تنفيذ مجموعة الاتفاقات برمتها (A/51/828). ولم يُدخِر جهداً لتمكين

البعثة من تنفيذ مهام أوسع نطاقا في مجال التحقق دون زيادة مناظرة في الموارد. واقتُرحت أيضا تغيير اسم البعثة إلى "بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، مع الاحتفاظ باسمها المختصر "MINUGUA"، لكي تعبر عن ولايتها الجديدة. وأذنت الجمعية العامة بهذه التغييرات في القرار ١٩٨/٥١ باء، الذي تم بموجبه تمديد ولاية البعثة لمدة عام، أي حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨.

٣٥ - وطوال النصف الأول من السنة الحالية قدمت الأمم المتحدة دعما إداريا لإتاحة إنشاء لجنة استجلاء الأحداث الماضية، وهي هيئة مستقلة أنيط بها فحص انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة الحرب التي امتدت زمنا طويلا في غواتيمالا، مما يعين هذا البلد على المضي في طريق المصالحة. وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، دعوت الدول الأعضاء إلى الاستجابة بسخاء لنداء اللجنة للتبرع بالأموال (A/51/927). ويسرني أن أجد الدول قد فعلت ذلك، وأن اللجنة بدأت عملها رسميا في غواتيمالا سيتي، في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٣٦ - ويرد في تقريرني إلى الجمعية العامة، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (A/51/936)، تفاصيل عن امتثال الطرفين لكل اتفاق من الاتفاقات خلال الأشهر الستة الأولى لعملية السلام. وخلال هذه المرحلة الأولية، أنشئت بنجاح لجنة المتابعة، كما أنشئ عدد من اللجان القطاعية والمحافل بهدف توسيع نطاق مشاركة المجتمع في عملية السلام. وتمشيا مع التبرعات السخية المعلنة في اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في بروكسل في كانون الثاني/يناير، استجاب المجتمع الدولي على نحو موات للغاية لتحديات بناء السلام مع انتظار التدابير التي ستتخذها الحكومة لزيادة جمع الضرائب. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإنني شددت على وجود حاجة إلى إتاحة فهم أفضل للآفاق التي تتيحها الاتفاقات وضمن أن تعم فوائدها جميع أفراد المجتمع، وبوجه خاص المجتمعات الريفية المهملة تقليديا. واختتمت تقريرني بحث الأحزاب السياسية على المضي قدما في إقرار خطة تشريعية للسلام، ولا سيما إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة، وبمناشدة الغواتيماليين مواجهة تحديات بناء السلام بشجاعة وإصرار. وقد رحبت الجمعية العامة بهذا التقرير وكررت دعمها لعملية السلام في القرار ١٩٨/٥١ جيم المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٣٧ - أما المرحلة الثانية من مراحل التنفيذ، التي تغطي بقية عام ١٩٩٧، فإنها تولي تركيزا على الاستثمار الاجتماعي وإصلاح الإدارة العامة، والتنمية الريفية والإصلاح المالي وإعادة تشكيل جهازي الأمن العام والدفاع الوطني. ومن ثم ستكون الأشهر القادمة حاسمة بالنسبة لغواتيمالا، حيث سيتعين خلالها على الأحزاب والمؤسسات الوطنية والمجتمع عموما المضي قدما بنشاط لكي تصبح هذه التحولات المتنوعة والبعيدة الأثر حقيقة واقعة. والأمم المتحدة، من خلال البعثة وبقية منظومة الأمم المتحدة، تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة هؤلاء جميعا في تحقيق هذا المسعى الهام.

#### أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية

٣٨ - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أمريكا الوسطى من خلال الأنشطة التنفيذية شامل ومتنوع. وقد سعت المنظمة بوجه خاص إلى تيسير العملية الإقليمية. وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ برنامجا جديدا للتعاون دون الإقليمي في أمريكا الوسطى جرى تصميمه استجابة للأولويات والالتزامات التي قررها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في مختلف مؤتمرات القمة الرئاسية. ويركز هذا البرنامج الجديد على

ثلاثة مجالات رئيسية هي: السلام والحكم الديمقراطي؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة للبيئة. واتخذت أيضا الخطوات اللازمة لتعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في أمريكا الوسطى.

٣٩ - وفي مجال السلام والحكم الديمقراطي، قدم الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة المساعدة إلى عدد من المشاريع الرامية إلى دعم عمليات بناء التوافق في الآراء. وشملت هذه المساعدة على المستوى الإقليمي ما يلي: تقديم المساعدة إلى عملية ترشيح وإصلاح منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وأنشطة لتعزيز المنظمات الإقليمية التي تمثل المجتمع المدني وتيسير اشتراكها في سياق رابطة أمريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الانمائي.

٤٠ - وواصلت الأمم المتحدة دعمها لعمليتي السلام وبناء التوافق في الآراء في جميع أنحاء المنطقة. وفي نيكاراغوا، نُفذ مشروع لتيسير نقل السلطة على المستوى المحلي بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وبناء توافق في الآراء حول الأولويات، وتدريب المرشحين والموظفين المدنيين. وفي غواتيمالا، بذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهدا متضافرا مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، لدعم عملية المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على اتفاقات السلام النهائية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي هندوراس، تعاونت الأمم المتحدة مع منتدى التقارب الوطني. وفي بنما، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببرنامجه الوطني الحوار بين الحكومة والأحزاب الوطنية وزعماء المجتمع المدني مما أدى إلى إبرام اتفاقات بشأن استخدام أراضي القناة التي بدأت الولايات المتحدة في نقل ملكيتها. ودعمت الأمم المتحدة في كوستاريكا الأنشطة التي ترمي إلى تشجيع دراسة توجهات السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية.

٤١ - ووفرت الأمم المتحدة أيضا الدعم لتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وذلك من خلال برامج تقديم الدعم لإصلاح الهيئة القضائية، والأمن العام، ومكاتب أمين المظالم المختصة بمسائل حقوق الإنسان، وتحقيق حسن الأداء في مؤسسات الدولة عن طريق الإصلاح المالي وعملية التحول إلى اللامركزية. ووفر الدعم أيضا في السلفادور وغواتيمالا لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتسريح جرحى الحرب (وفي هذه الحالة، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشروع بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة). واضطلعت الأمم المتحدة في غواتيمالا أيضا ببرامج محددة لإعادة توطين السكان المشردين وبشأن هوية وحقوق السكان الأصليين. كذلك، واصل برنامج اليونسكو لثقافة السلام أنشطته من خلال مشاريعه الوطنية في السلفادور ونيكاراغوا.

٤٢ - وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صياغة وتنفيذ مبادرة جديدة تعرف ببرنامج تعزيز التنمية البشرية المستدامة في أمريكا الوسطى (مبادرة التقدم/أمريكا الوسطى)، وتستهدف هذه المبادرة تحقيق توافق في الآراء إقليميا ومحليا ووطنيا فيما بين العناصر الاجتماعية الرئيسية الفاعلة (الحكومات، والمجتمعات المدنية، والمانحون الدوليون/المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة) حول أهداف التنمية البشرية المستدامة والاجراءات اللازمة لتحقيقها. ودعمت البرامج الفرعية الوطنية في بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس عملية التحول

إلى اللامركزية وتحديث الدولة، وتعزيز الهيئات المحلية وقدرتها على صياغة وتنفيذ الخطط المحلية. وكان هذا جهداً مشتركاً بين وكالات الأمم المتحدة أنجزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واضطلع بالتنفيذ العام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واشتركت فيه منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومتطوعو الأمم المتحدة. وتمت الموافقة في نفس هذا المجال على مرحلة جديدة من مراحل مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "تقديم المساعدة التقنية لأغراض التنمية الزراعية في أمريكا الوسطى" (مشروع 'روتا' الثالث) على أن تنفذ هذه المرحلة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠، وذلك بهدف مساعدة حكومات بلدان أمريكا الوسطى في سياساتها وبرامجها المتعلقة بالتحديث في مجال الزراعة وإصلاح مؤسسات القطاع الريفي. وشهد العام الماضي انتهاء برنامج تخفيف حدة الفقر في أمريكا الوسطى وبنا (برنامج 'روتا' الاجتماعي) الذي نفذته البنك الدولي في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى تموز/يوليه ١٩٩٧ ومول جزءاً منه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية واشتركت فيه منظمة الصحة العالمية.

٤٣ - وأخيراً، دعمت الأمم المتحدة عدداً من الأنشطة التي ترمي إلى حماية وإصلاح البيئة في أمريكا الوسطى، بما في ذلك إدماج هذه المسألة في السياسات الوطنية والخطط القطاعية، فضلاً عن إعداد مشاريع موجهة نحو القيام في إطار رابطة أمريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الإنمائي بحفظ الموارد الطبيعية في مجالات معينة وتجديدها واستخدامها على نحو مستدام. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود الوطنية في بليز وغواتيمالا وكوستاريكا بتمويل من مرفق البيئة العالمية، ودعم هذا الأخير صياغة الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل الموجهة نحو الحفاظ على التنوع البيولوجي وتحديد المصادر الرئيسية لغازات الدفيئة في بليز والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً البلدان في إدماج مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ في خططها الإنمائية، إلى جانب البرامج الجاري تنفيذها في هذا المجال في السلفادور وكوستاريكا وهندوراس، بالإضافة إلى برنامج آخر يجري الشروع فيه حالياً في غواتيمالا.

#### رابعاً - ملاحظات

٤٤ - في هذه الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق اسكيبولاس الثاني يمكن للقادة الإقليميين أن يفخروا بأن أمريكا الوسطى أصبحت أخيراً وللمرة الأولى منذ ما يزيد على ثلاثة عقود خالية من النزاع المسلح، بعد أن تكللت مفاوضات السلام في غواتيمالا بالنجاح. وهو انتصار يعزى في المقام الأول إلى إرادة شعوب المنطقة وقادة هذه الشعوب، وتفخر الأمم المتحدة إلى جانب العناصر الأخرى الفاعلة في المجتمع الدولي بأنها تمكنت من المساهمة في تحقيق هذا الانتصار.

٤٥ - وإلى جانب خطة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الإصلاحات في إطار التحالف لأغراض التنمية المستدامة، والإطار المؤسسي الدينامي القائم الذي يمكن من خلاله حالياً تنفيذ هذه الإصلاحات، والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي بما فيه منظومة الأمم المتحدة نفسها تضع هذه الظروف

مجتمعة بلدان أمريكا الوسطى في وضع ملائم لتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية. ويجب الترحيب بالشروع في عملية إقامة اتحاد أمريكا الوسطى، بوصفها خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. ولكن خطورة التحديات التي تواجهها المنطقة تؤكد بلا ريب أنه لا يمكن التغلب على هذه التحديات ما لم تعالج بروح التفاني والإلحاح التي تجلت في معالجة موضوع الحرب الأهلية والتوترات الإقليمية في الماضي. وبعد أن أصبح السلام يسود المنطقة أخيراً، فإنني أحث بلدان أمريكا الوسطى والمجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى على مواصلة المشاركة بالكامل في توطيده. وإنني بوصفي الأمين العام، على استعداد لمواصلة القيام بالدور النشط في هذه العملية الذي عهدت به إلي الجمعية العامة.

- - - - -